P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** **المجلد:** 13 – **العدد:** 01 (2022)، ص: 298 -314 | **E-ISSN:** 2602-5426

إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر ما بين الواقع والمامول دراسة للفترة (2010-2020)

The strategy of upgrading exports in Algeria between reality and expectations, a study for the period (2010-2020)

يحياوي عبد الحفيظ

مخبر مكيمادّ MQEMADD، جامعة زيان عاشور - الجلفة (الجزائر)، hafidhyahiaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/01/19 **تاريخ القبول:** 2022/04/22 **تاريخ النشر:** 2022/05/10

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر ولإبراز الوضع الحالي لها، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية لتطور التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) ، بالإضافة إلى محاولة إيجاد السبل الكفيلة لترقية وتنويع الصادرات غير النفطيةو النهوض بقطاع التصدير في الجزائر لبلوغ أهداف التنمية.

و خلصت إلى أنه و بالرغم من السياسات و الإجراءات المتبعة لترقية اقتصاد تعددي قائم على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات الا ان هذه السياسات لم تحقق الاهداف المطلوبة من حيث فك الارتباط مع الهيمنة التي يفرضها قطاع النفط، حيث لازالت صادرات المحروقات تعتبر المورد الأساسي للتدفقات المالية الذي تعتمد عليه كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

كلمات مفتاحية: التصدير، ترقية الصادرات، قطاع المحروقات، التنويع الاقتصادي.

تصنيف JEL : F10، F13 .

Abstract:

This research paper aimed to study algeria's export promotion strategy and to highlight its current situation, and that is through conducting an analytical study of the development of the commodity structure and the geographical distribution of exports in Algeria during the period (2010-2020), In addition, to trying to find ways to promote and diversify non-oil exports and promote Algeria's export sector to achieve development goals.

It concluded that despite the policies and procedures followed to promote a pluralistic economy based on diversifying exports outside the hydrocarbon sector, these policies did not achieve the required goals in terms of disengaging from the hegemony imposed by the oil sector.

Keywords: Export, Export promotion, **fuels** sector, Economic diversification.

JEL Classification: F10، F13.

1. مقدمة:

أصبحت التجارة الدولية معلماً من معالم الاقتصاد العالمي و أصبح أثرها العميق على مختلف اقتصاديات الدول واضحا وجليا، حيث تعتبر نشاطات التجارة الخارجية بشقيها التصدير والاستيراد لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية لما لها من آثار عميقة ومتشعبة على بقية القطاعات الأخرى.

فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة تبدأ من مصادر انتاج السلع المصدرة الى العمليات العديدة التي تتم حتى تصدير وخروج السلع للاسواق الدولية، ثم الحصول على النقد الأجنبي الذي يمول احتياجات مشاريع التنمية الاقتصادية.

ويعتبر قطاع الصادرات في الجزائر من أهم القطاعات من حيث المساهمة في دعم الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات، حيث يساهم في جلب العملة الصعبة، وتوليد القيمة المضافة، وتحقيق الإيرادات، و زيادة الدخل و الناتج الوطني، وبالتالي تحقيق التنمية. و نظرا للمزايا التي يحققها قطاع التصدير و انعكاساته الاقتصادية، سعت الجزائر الى ترقيته وفك تبعيته لقطاع المحروقات و إلى النهوض به و جعلته إحدى الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه سوف سنحاول دراسة إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر، من خلال تحليل أبعاد التصدير وقياس أثره الاقتصادي خلال الفترة (2010-2020).

1.1 إشكالية البحث: في ظل التغيرات الاقتصادية التي تفرضها أسعار النفط في الاسواق الخارجية، وفي ظل احتمالية نضوب المورد الريعي، نجد أنفسنا أمام ضرورة فك الارتباط مع الهيمنة التي يفرضها النفط باعتباره المورد الأساسي للتدفقات المالية الذي تعتمد عليه كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وأمام التساؤل التالي: **ما هو واقع استراتيجيات ترقية الصادرات في الجزائر؟ وما السبل والإجراءات الكفيلة لتدعيمها و تنويعها خارج قطاع المحروقات؟**

2.1 فرضيات البحث: يتميز هيكل الصادرات في الجزائر بعدم التنوع، وهو ما يفرض عليها التوجه للقطاعات الي تمتلك فيها العديد من الإمكانيات على غرار قطاع السياحة، الفلاحة، الطاقات المتجددة.. ، والتي يمكن أن تكون النواة الأساسية لخلق التنويع الاقتصادي وفك تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

3.1 أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات و التعرف على تركيبتها في الجزائر؛
- إبراز أهمية وسبل ترقية وتنويع الصادرات غير النفطية؛
- إجراء دراسة تحليلية للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

4.1 أهمية البحث: يتضمن هذا البحث دراسة لإستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر، وبالتالي فان اهميته تنبع من أهمية الصادرات غير النفطية بالنسبة للجزائر، حيث تعمل على تنويع قطاع التصدير وبالتالي تنويع مصدر الدخل الوطني.

5.1 منهج و حدود البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث أجزاء:

- **الحد الموضوعي:** بحث العلاقة بين الصادرات و استراتيجيات ترقيتها خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛
- **الحد المكاني:** دراسة الاقتصاد الجزائري ؛ **الحد الزمني (الإطار الزمني):** دراسة الفترة الممتدة من (2010-2020).

6.1 هيكل البحث: انطلاقا من الأهمية البالغة لموضوع الدراسة، فقد توزيعه على المحاور التالية:

- **الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.**
- **الإطار التنظيمي والهيكلي لدعم الصادرات في الجزائر،**
- **دراسة وتحليل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .**

2. الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة:

2-1- مفهوم و أهمية التصدير:

يعتبر التصدير عملية هامة تدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية، وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية، ويختلف مفهوم التصدير من شخص لآخر ومن فئة إلى أخرى.

حيث يعرفه الرجل المحاسب على أنه كل عملية يتم من خلالها تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، أي من مواطن محلي إلى مواطن أجنبي[1]، أما على مستوى المؤسسة، فهو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية، وبالنسبة للمستوى الوطني فهو تصريف الفائض الذي حققته الدولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية، وعلى المستوى الدولي فهو وسيلة من وسائل مواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.[2]

و يعتبر التصدير أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث ترتكز أهميته فيما يلي:[3]

- يعتبر المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى؛
- بعث العلاقة التكاملية بين الصناعات التصديرية والغير تصديرية، حيث أن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزءاً من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتمًا إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل؛
- اختراق الأسواق الدولية، حيث يعني التصدير التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة في السوق، كما أنه يعتبر وسيلة لتصريف الفائض من الإنتاج.

2-2- استراتيجيات التصدير:

تعرف إستراتجية التصدير بأنها أسلوب علمي تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة منها:

2-2-1- إستراتيجية التصدير غير المباشر: يكون عن طريق الاستعانة بوسيط مستقل في التسويق الخارجي، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا بالنسبة للمشروع المبتدئ في نشاط التصدير، وتمتاز بأنها تتطلب استثمار أقل كما أنها تنطوي على مخاطر أقل[4]، ومن طرقه شركات التجارة الخارجية، التصدير المشترك (المنظم)، الاتحاد التصديري، التصدير المحمول.[5]

2-2-2- إستراتيجية التصدير المباشر: وفيه تتحمل المؤسسات المصدرة لوحدها مسؤولية البيع إلى العملاء في الخارج، وتمتاز هذه الاستراتيجية بحجم الاستثمار الكبير إضافة إلى المخاطرة الكبيرة، ولكن العائد المتوقع يكون أكبر.[6]

2-2-3- إستراتيجية التصدير المؤقت: و تسمح بالتصدير المؤقت للبضائع الموّجهة لإعادة الاستيراد في أجل محدد و بعد أن تم استعمالها لغرض معين، دون تطبيق إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وتنقسم هذه الاستراتيجية الى:[7]

أ- التصدير المؤقت من أجل تحسين الصنع: الغرض منه تحسين الصنع، وهو نظام يسمح للشركات الوطنية بالتصدير المؤقت لبضائعهم وإعادة استيرادها في أجل محدّد بعد خضوعها لعمل أو تحويل أو تصنيع أو تصليح، وهو نظام مفيد جدا باعتبار أنه بإمكان المتعامل تصدير المنتج المعوّض نهائيا انطلاقا من الخارج.

و يستفيد من هذا النظام الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الجزائري، و الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، حيث أنه نظام خاص بالبضائع من أصل جزائري أو تلك التي سبق استيرادها ووضعها قيد الاستهلاك

حسب الشروط المنصوص عليها في هذا الصدد (البضائع المسموح بتنقلها)، وبعد انتهاء المدة الممنوحة يمكن للمنتج المعوّض أن يتم استيراده لوضعه قيد الاستهلاك، أو أن يتم تصديره نهائيا انطلاقا من الخارج.[8]

ب- التصدير المؤقت من أجل المعارض: هو نظام جمركي اقتصادي يسمح بتصدير البضائع الموجهة للعرض في المعارض أو التظاهرات المشابهة، وهو متعلق بالبضائع من أصل جزائري، وبالبضائع المستثناة من نظام التصدير المؤقت.[9]

2-3- استراتيجيات تنمية الصادرات:

تعرف على أنها تنفيذ مجموعة الاجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التاثير على كمية وقيمة الصادرات، بما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية.[10]

فيما يحدد كروجر (krouger1981) مفهومها في "مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة.

اما بلازا (Balassa1985) وباغواتي (bhagwati1990) فقد عرفاها بأنها "تلك الاستراتيجية التي تهدف الى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح بدائل الواردات.[11]

وتتدخل الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية في التجارة الخارجية، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات مالية او اعفاءات ضريبية، أو تقديم اشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفظة نسبيا، مما يؤهلها الى المنافسة في هذه الأسواق، وتعمل هذه الاستراتيجية على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج، على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتوج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية.[12]

وكشرط ضروري لنجاح هذه الاستراتيجية، يجب تحفيز التوسع في الاستثمار الانتاجي بغرض التصدير، خاصة باعفاء السلع الوسيطية الداخلة في انتاج سلع التصدير من التعاريف الجمركية والضرائب المختلفة، اضافة إلى الاعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير، وتأمين عمليات التصدير والمصدرين.

وتنطوي استراتيجية تنمية الصادرات على جملة من المعالم الاساسية التي تشكل **محاور وأساسيات الاستراتيجية**، والتي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول الى الاهداف المرجوة من تطبيقها (تنمية الصادرات)، والتي يمكن الاشارة اليها وفق النقاط التالية:[13]

2-3-1- الاطار المؤسساتي: ترتكز استراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وايجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، والتي تأخذ على عاتقها ايجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية، سؤاء ما تعلق منها بترويج الصادرات، أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية واقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية ..الخ.

2-3-2- جودة المنتج: تعد محورا هاما من المحاور التي ترتكز عليها استراتيجية تنمية الصادرات، حيث تتضمن جانبين مهمين، الأول يتمثل في اقامة نظام فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للاسواق الخارجية، والأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة، أو اقامة ندوات ومعارض لترويج السلع وجودة التصميم.

2-3-3- ايجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية: تسهم عملية التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحفيز الصادرات من خلال:

- التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة اواللاحقة لشحن البضائع؛
- خفض تكاليف تمويل الصادرات؛

- اعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير؛
- التركيز على تمويل الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالسلع ومجالات التصدير.

2-3-4- تأمين الصادرات: ويتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء عملية التصدير، لاسيما نظام تامين اعتمادات التصدير، وتقلبات أسعار الصرف وضمانات التصدير.

2-3-5- انشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية: الهدف من انشائها في اطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج.

2-3-6- تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير: وذلك عن طريق تبسيط وتسهيل إجراءات التموين بالسلع الوسيطية التي تدخل في انتاج السلع الموجهة للتصدير، وكذا خفض تكاليف الحصول على بعض المدخلات، أو عن طريق نظام إعادة التموين بالاعفاء، والذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

2-3-7- اصلاح القطاع المالي والمصرفي: حيث تستعمل الأدوات المالية والنقدية بغرض تحفيز الصادرات، مع توفير التمويل اللازم للقطاعات الصناعية والانتاجية، و ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير، كآليات الدفع والتسوية والاعتماد والتحصيل المستندي.

هذا فضلا على بعض الأساسيات الأخرى، والتي منها:

- تدخل الدولة لتأدية دور واضح في عملية تنمية الصادرات (من خلال التنظيمات والقوانين)؛
- العمل على تنمية الصادرات كما وكيفا (تنويع التركيب السلعي وزيادة قدرات الانتاج، وخلقو حدات خاصة للانتاج الخاص بالتصدير)؛
- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات (تنويع الأسواق واعطاء الأولية لتطوير علاقات التبادل التجاري بما يسمح بالابتعاد على الضغوط الاقتصادية والسياسية).

3. الإطار التنظيمي والهيكلي لدعم وتوجيه الصادرات في الجزائر.

3-1- الاطار القانوني والتشريعي لدعم وتوجيه الصادرات في الجزائر:

أخذ التصدير منعرجا حاسما في السياسة الاقتصادية للجزائر مع نهاية الثمانينات من خلال القانون 29/88 الذي جاء بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فشهدت فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية التسعينات وضع الأطر القانونية والتشريعية للتجارة الخارجية وخاصة التصدير من خلال:

- قانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31، والذي يمدد تطبيق التشريعات الفرنسية ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية بغية تنظيم التجارة الخارجية.
- دستور 1963، تحديد موقف الدولة من مسألة تنظيم التجارة الخا جية، السكوت إزاء الاحتكار (جدوى الاحتكار).
- في الفترة الممتدة مابين 1962-1970 كانت الدولة تلعب دور المراقب فقط.
- في 1971 تم إعلان الاحتكار فعلًيا، حيث اكتفت السلطة بإصدار أوامر متفرقة تتضمن أنشاء مؤسسات عمومية مزودة بصلاحية احتكار المبادلات الخارجية، واستمر هذا الوضع إلى غاية 1978، وهذا ما نجم عنه ازدواجية الخطاب الرسمي للسلطة: خطاب نظري ذو طابع إيديولوجي يزعم بأقلمة وظيفة الاستيراد مع متطلبات التخطيط وأهداف المجتمع الاشتراكي، وخطاب واقعي ميداني، يميل إلى إخراج هذه الوظيفة من بوتقة التخطيط.[14]

- القانون 02/78 لسنة 1978، الذي حمل بذور سياسة اقتصادية جديدة تتعارض إلى حد ما مع بنود الاحتكار.

ثم بعد ذلك أتت إعادة الهيكلة التي تبنت الانفتاح على أنه الفكر الإيديولوجي السائد، فبدأت هذه السياسة بالخطوات الأولى التي قامت الدولة من خلال البرنامج الوطني لمكافحة الندرة (PAP) المصادق عليه سنة 1980.

كما اعتمدت السلطة على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير، غير أن غياب الإطار المؤسساتي والقانوني لفكرة ترقية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها، وهو ما حاولت سلطة التعديل الهيكلي تجنبه من خلال:[15]

- استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

وبغض النظر عن مدى نجاح هذه السياسة من عدمه، إستمرت الدولة في اتجاه انفتاح واستقلال التجارة الخارجية من خلال قوانين عدة جاءت بشكل فوضوي كل منها يلغي الآخر، إلى أن وصلت السلطة إلى قناعة مفادها إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك من خلال القانون 29/88.

- قانون المالية التكميلي نص المادة 90/ 10"نقل تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية إلى مجلس النقد والقرض".
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 137/91 المؤرخ في 1991/02/13م تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية، إذ رخص القانون لكل شخص عام أو خاص ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير دون قيد أو شرط، ما عدا توطين العملية.

3-2- الاجراءات التنظيمية المتخذة لدعم الصادرات في الجزائر:

جاءت برامج التعديل الهيكلي بضرورة إلغاء القيود الكمية على التجارة الخارجية، وتعديل نظام التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة، حيث يتم تخفيضها إلى 50% كحد أقصى لحماية المنتوج الوطني وتوسيع قطاع التصدير، وذلك بتبسيط إجراءات الدفع الخارجية بالنسبة للواردات، ومن جهة أخرى تدعيم المبيعات إلى الخارج، وذلك بالاعتماد على نظام القرض الخاص، وعلى نظام تامين مناسب.

ومن هنا قامت الدولة باتخاذ عدة إجراءات لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات نذكر منها:

3-2-1- الإجراءات المالية، تمثلت في:

- إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات، والذي يهتم بكل ما يتعلق بدراسة الأسواق الخارجية، وكذا إعانات الدولة لترقية الصادرات،"المرسوم التنفيذي 205-92 المؤرخ في 1992/07/05"؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية، و دخلت هذه العملية في إطار تطهير الاقتصاد، والتي بدأت منذ 1986، حيث عرف الدينار الجزائري أكبر انخفاض في بداية التسعينات قدرت نسبته بـ 50%؛
- تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير؛
- وضع الأطر الخاصة بقروض التصدير.

3-2-2- الإجراءات الجبائية، تمثلت في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لصادرات السلع لصالح الأعوان المصدرين، من أجل تسهيل المنافسة وكذلك لتخفيض أسعار عوامل الإنتاج المستوردة بغية تحسين إنتاجية السلع التصديرية؛
- الضرائب المباشرة، وتتضمن الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (05 سنوات)، شريطة أن تتعهد المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح المحققة والمعفية طبقا للشروط الواردة في قانون الضرائب.

3-2-3- إجراءات الجمركة: تبنت إدارة الجمارك عدة إجراءات من أجل تسهيل عمليات التصدير تمثلت بالسماح للأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع و تحويلها و استعمالها و تنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم الداخلية للاستهلاك و كذا من الحقوق و الرسوم الأخرى، و من إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها.[16]

و تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير)، و تقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية، بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي، والتي منها:

- توقيف الحقوق و الرسوم أو الإعفاء منها أو تسديدها؛
- التموين بمستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف؛
- تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج؛
- تعزيز بعض النشاطات الصناعية لا سيما تلك المتعلقة بالتصدير؛
- تسهيل المبادلات الدولية.

و في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، تُعفى الأنظمة الاقتصادية الموجهة خصيصا للتصدير من الكفالة (الكفالة تنص على وجوب أن تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي محل كفالة تغطي 10% من مبلغ الحقوق و الرسوم الموقفة)، و يتعلق الأمر خصوصا :[17]

- بالقبول المؤقت من أجل تحسين الصنع داخل الجزائر؛
- التغليف الموجه للبضائع المراد تصديرها.

هذا فضلا عن بعض الاجراءات التنظيمية:

- تقديم البضاعة للمعاينة والتفتيش في عين المكان؛
- إيداع التصريحات المفصلة قبل شحن البضاعة؛
- إلغاء استعمال شهادات التصدير، باستثناء بعض المواد كالأبقار المنتجة، ونبات النخيل، والأشياء التراثية والفنية.

3-3- الإطار الهيكلي لدعم وتوجيه الصادرات في الجزائر:

في اطار ترقية الصادرات قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل لدعم و توجيه التصدير، تتمثل أهمها في:

3-3-1- وزارة التجارة: هي أحد الدوائر الحكومية، يحكمها المرسوم التنفيذي رقم (207-94) المؤرخ في 1994/07/16، ويتمثل دورها الأساسي في تسيير المبادلات التجارية في إطار القانون، وفي ربط وترقية المبادلات التجارية الخارجية، حيث توجد ضمنها هيئة خاصة تسمى "المديرية العامة للتجارة الخارجية"[18]، إضافة إلى هيئة أخرى تقع تحت وصايتها هي"ديوان ترقية التجارة الخارجية".

3-3-2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI): أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93-96)[19]، ومن مهامها:

- تقديم المعلومات، والأداء، والاقتراحات المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية أو الخدماتية إلى السلطات العمومية؛
- انجاز كل الدراسات والأعمال التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

3-3-3- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX): تعود نشأتها إلى 1971، إذ كانت تسمى"المكتب الوطني للأسواق الدولية والمعارض"(ONAFEX)[20]، وفي سنة 1990، وبالتحديد في 24 ديسمبر1990 تم إجراء تعديلات هيكلية في شكلها ومهامها، وتم تغيير إسمها إلى ما هي عليه اليوم، ومن مهامها:

- تنظيم مهمات وبعثات خاصة بالمتعاملين الاقتصاديين سواء في الداخل أو الخارج؛

- جمع ومعالجة ونشر المعلومات الاقتصادية والتجارية لصالح المتعاملين الوطنيين لتمكينهم من تصدير منتجاتهم؛
- برمجة وتنظيم المعارض والصالونات المختصة ذات المستوى الوطني، الدولي، المحلي و الجهوي، إضافة إلى تسيير المعارض الدائمة للمنتجات القابلة للتصدير، والتي تعتبر واجهة لمنتجات التصدير الوطنية.

3-3-4- الشركة الجزائرية لتامين الصادرات(CAGEX): [21] أنشأت هذه الشركة بالمرسوم (96-235)، و من أهدافها:[22]

- تغطية المخاطر الناتجة عن عملية التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل وتعويض وتغطية الديون؛
- مساعدة المصدرين لترقية الصادرات، مع تعويض وتغطية الديون؛
- تأسيس بنك للمعلومات في المجال الاقتصادي لمساعدة المصدرين.

3-3-5- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): تم إنشاء هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-327)[23]، ومن مهامه نذكر ما يلي:

- إعداد برامج لترقية التجارة الخارجية، وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتوجات الجزائرية إليها؛
- المشاركة في تطوير الإستراتيجية الخارجية، والمساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية؛
- إنشاء وتسيير شبكة معلومات تجارية، وبنوك معلومات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير.

3-3-6- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPS): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب الأمر(95-27) المؤرخ في 1995/12/31، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح المصاريف الآتية:[24]

- التكاليف والأعباء التي لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في الأسواق والمعارض المقامة في الخارج، والتي تصرف إلى التعريف بالمنتوج الوطني؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية؛
- التكاليف المتعلقة عبور العينات، كراء مساحات العرض، حيث تستفيد من تغطية جزئية من طرف الصندوق.

4. دراسة وتحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

4-1- تطور الميزان التجاري للجزائر:

الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010-2020) **الوحدة: مليار دولار**

القطاعات/ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.33	41.93	34.4
الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.97	35.82	23.6
الميزان التجاري	**16.58**	**26.24**	**21.49**	**9.69**	**4.30**	**-13.7**	**-17.06**	**-10.86**	**-4.54**	**-6.11**	**-10.6**
معدل التغطية	141	156	143	118	107	73	64	76	90	85	69

المصدر: بنك الجزائر تقارير(2010-2020)+ المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية 2020 (CNIS) .

الشكل رقم (01): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010-2020)

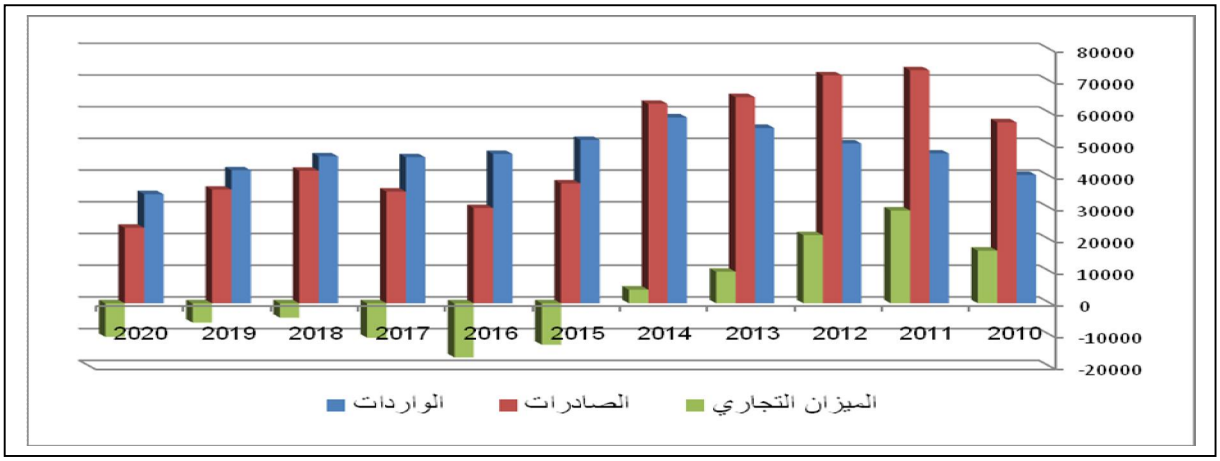

المصدر: من عداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والبيان أعلاه نجد أن الميزان التجاري حقق فائض خلال السنوات 2010 إلى 2014، ثم تحول الفائض الى عجز ابتداءا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020، فمع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 والتي بلغت 56.12 دولار البرميل، انعكست هذه الزيادة بالايجاب على رصيد الميزان التجاري الذي بلغ 16.58 مليار دولار سنة 2010، ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول ابتداءا من سنة 2011 الى سنة 2014 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، سجل الميزان التجاري فائضا اجماليا بمتوسط 15.66 مليار دولار خلال الفترة (2010-2014)، إذ بلغ متوسط الصادرات الإجمالية حوالي 66.04 مليار دولار، وبلغ متوسط الواردات الإجمالية 50.38 مليار خلال نفس الفترة،وهو ما أدى الى تحقيق متوسط معدل التغطية بما نسبته 133%.

وابتداءا من سنة 2015 ومع التذبذب الحاد الذي عرفته أسعار المحروقات، والذي أثر على حجم وقيمة صادرات المحروقات، انخفض رصيد الميزان التجاري ليحقق عجزا بقيمة -13.7 مليار دولار سة 2015، وهذا راجع الى الفرق بين الصادرات والواردات التي بلغت 51.5 مليار دولار، ثم تواصل هذا العجز ليصل الى حوالي (-17.06) و(-10.86) مليار دولار سنتي 2016 و2017 على التوالي، وليبلغ (-10.60) مليار دولار سنة 2020، و يرجع هذا الانخفاض الى تراجع قيمة الصادرات بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسب الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19، فبمقارنة الانخفاض بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ما بين سنتي 2015 و 2020، نجد أن قيمة الانخفاض في الصادرات بلغت ما نسبته 62.47% مقارنة بانخفاض قيمة الواردات بنسبة 33.2%، وهو ما أثر على حجم العجز في رصيد الميزان التجاري الذي سجل عجزا إجماليا بمتوسط (-10.48) مليار دولار خلال الفترة (2015- 2020)، وهو ما انعكس بدوره على معدل التغطية الذي انخفض من 133% خلال الفترة (2010-2014) إلى 76% خلال الفترة (2015- 2020).

2-4- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية:

الجدول (02): التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2010-2020) **الوحدة: مليون دولار**

البيان /السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المحروقات	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261	38338	33244	21542
خارج المحروقات	1526	2062	2062	2014	2582	1969	1805	1930	2830	2580	2255
المواد الغذائية	315	355	315	402	323	235	327	349	373	387.85	442.6
المواد الاولية	94	161	168	109	106	106	84	72.7	92	95.95	71.3

منتجات نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2242	1987	1611
تجهيزات فلاحية	1	0	1	0	2	1	0	0.30	0.30	0.25	0.32
تجهيزات صناعية	30	35	32	28	19	19	54	78	89.7	82.97	90.8
سلع استهلاكية غ غذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33	26.42	39
المجموع	**57053**	**73489**	**71866**	**64974**	**62886**	**34668**	**30026**	**35191**	**41168**	**35824**	**23797**

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات ONS+المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021

الشكل رقم (02): التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2010-2020)

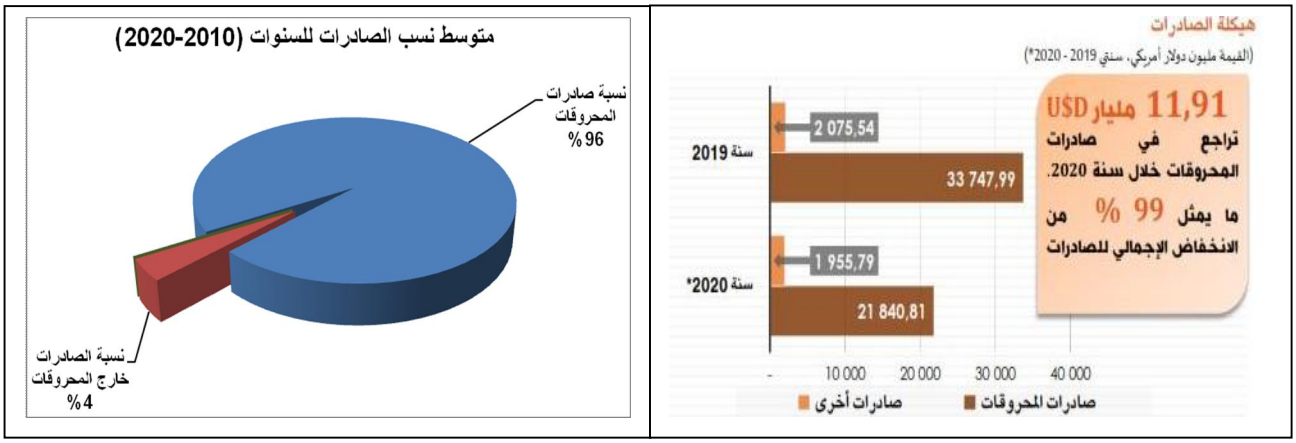

المصدر: من عداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

يعتبر التطور الفعلي للهيكل السلعي وهيكل الخدمات المصدرة، وبالتالي تقليل الاعتماد على عدد قليل من السلع و الخدمات الرئيسية المصدرة، إضافة إلى مدى مراعاة هذا التطور لعوامل الطلب و العرض العالميين من جهة وعوامل التكلفة والامكانيات الممكنة من جهة اخرى أحد أهم الملامح التي يستدل بها في نجاح استراتيجيات تنمية الصادارات.

كما تعتبر مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات، بالشكل الذي لايرفع من التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الانتاج النادرة نسبيا من أهم عوامل ومظاهر تطور سياسات دعم الصادرات.

و يظهر الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت تطورا من سنة 2010 الى 2011، حيث ارتفعت من 57053 مليون دولار الى 73489 مليون دولار سنة 2011، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه، غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، ثم سجلت الصادرات الاجمالية انخفاضا بنسبة 67.62% خلال الفترة (2011-2020)، ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 69.14%، حيث يلاحظ أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية، فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لعاملين أساسين هما أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وكذا حجم الانتاج.

و يلاحظ من الجدول أعلاه أن المحروقات تمثل الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة (2010-2020) بنسبة بلغت 96% من القيمة الاجمالية للصادرات، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية، حيث تمثل 4 % فقط من القيمة الاجمالية للصادرات (ما يعادل 2.25 مليار دولار سنة 2020).

و تتمثل أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات (خلال 2020) في المنتوجات نصف المصنعة بحصة تقدر بـ 1611 مليون دولار، متبوعة بـ المواد الغذائية 642 مليون دولار، ثم التجهيزات الصناعية 90 مليون دولار، و المنتوجات الخام و مواد الاستهلاك غير الغذائية بـ71 مليون دولار و 39 مليون دولار على التوالي، وهو ما يبنه الشكل أسفله.

الشكل رقم (03): الحصص النسبية للتركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات (2020-2019)

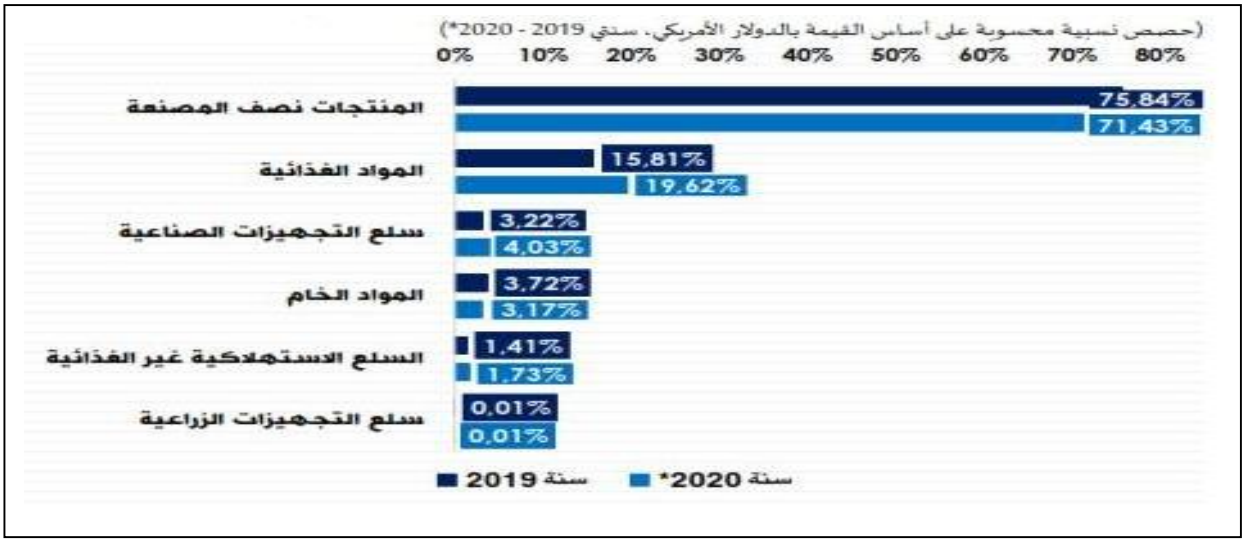

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021.

إن تحليل الصادرات الجزائرية يوضح أن:

- الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتوج وحيد (تمثل المحروقات 33243 مليار دولار من 35824 مليار دولار مجموع الصادرات سنة 2019)، مما يجعله يتميز بمعامل تركز في صادراته يقترب من الواحد الصحيح، وذلك بهيمنة المحروقات على كل الصادرات تقريبًا (بلغ متوسط نسبة صادرات المحروقات 96 % من إجمالي الإيرادات، وتبقى فقط نسبة 4 %من الصادرات خارج النفط)، كما يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع كثير من الدول؛
- تخصص الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل يتفق مع الطرح الذي تقوم عليه نظرية نسب العوامل: إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية (مادة وحيدة في حالة الجزائر هي البترول)، واستيراد السلع الصناعية والمواد الأولية التي تفتقر إليها، إذ نعاين تعدد المنتجات المستوردة واختلافها مما يجعل معامل التركز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركز في وارداتها.
- تتمثل أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات (خلال2020) في المنتوجات نصف المصنعة بنسبة تقدر بـ 71.43%، متبوعة بـ المواد الغذائية 19.62%، ثم التجهيزات الصناعية 4.03%، و المنتوجات الخام و مواد الاستهلاك غير الغذائية بـ3.17% و 1.73% على التوالي،و أخيرا سلع التجهيزات الزراعية بـ 0.01%.

وبالتالي فان أهم العوائق تتمثل في:

- تأثر صادرات المحروقات ومشتقاتها بتقلبات المنافسة و الأسعار في السوق العالمية؛
- المؤسسات (البترولية) المصدّرة كليا لا تتزود من السوق المحلية، مما يضعف اندماجها في النسيج الصناعي الجزائري، ويرفع من قيمة الواردات التي تؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري؛
- تواضع قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؛
- عدم انتظام الصادرات الفلاحية لإرتباطها بالظروف المناخية والأولوية الممنوحة لتزويد السوق المحلية بالإضافة إلى تواضع قيمتها المضافة (مواد غير معلبة و غير مصنعة).

من خلال هذه النقاط، يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، و هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات

3-4- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

الجدول رقم (03):التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الاوروبي	28009	37307	39797	41277	40378	22976	17221	20386	23654	20429
دول آسيا	4082	5168	4683	4697	5060	2409	2197	6465	6950	9217
دول UE خارج OCDE	20278	24059	20029	12210	10344	5288	6945	40	40	56
دول امريكا الجنوبية	2620	4270	4228	3211	3183	1683	1943	2530	2660	1690
دول عربية خارج Uma	694	810	958	797	648	572	416	3595	5351	1512
دول اوروبية اخرى	10	102	36	52	98	37	80	799	712	750
دول المغرب العربي	1281	1586	2073	2639	3065	1550	1173	1273	1669	2005
دول افريقيا	79	146	62	91	110	82	51	103	132	165
أوقيانوسيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**57053**	**73489**	**71886**	**64974**	**62886**	**34668**	**30026**	**305191**	**41168**	**35824**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (DGD 2019).

يعتبر مدى التنوع الفعلي في الأسواق الخارجية والابتعاد عن الاعتماد على عدد محدود من الأسواق وما يصحب ذلك من ضغوط اقتصادية وسياسية من أهم ملامح نجاح سياسات ترقية الصادرات، اضافة الى عامل استقرار وانتظام التصدير ألى مختلف الاسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الاسواق ويساعد على زيادة الخصة فيها .

ويوضح الجدول رقم (03) أن الإتحاد الأوربي يعتبر أهم زبون للصادرات الجزائرية، وهي في غالبيتها العظمى من المحروقات، حيث يستقطب 57.03% من مجمل قيمة الصادرات لسنة 2019 والمقدرة بـ 20.42 مليار دولار، وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية إذ تحتل المرتبة الثانية دول آسيا بقيمة 9.21 مليار دولار بما نسبته 25.73% ، ثم دول المغرب العربي بقيمة 2 مليار دولار أي نسبته 5.59%.

وحيث تتقاسم أوروبا و آسيا صادرات الجزائر من البترول الخام والمنتجات المكررة بينهما، فإن الغاز يذهب كله تقريبا لأوروبا الغربية بسبب توفر شبكة أنابيب نقل الغاز وقرب المسافة، وتعتبر الجزائر الممون التاريخي للسوق الأوربية من الغاز، وتحتل المرتبة الثانية بعد روسيا.

وكما هو واضح من الجدول أعلاه، فإن الجزائر لا تؤمن سوى نسبة (11.5%) من مجموع الطاقة التي يحتاجها الإتحاد الأوربي، بينما تعتمد الجزائر على الزبون الأوربي لتصريف ما يزيد عن 90% من صادراتها من الغاز وأكثر من 50% صادرات البترول، وهذا يعني أن درجة التبعية الجزائرية كممون لأوربا بالطاقة من جهة، واعتمادها على الاتحاد الأوربي كزبون من جهة ثانية، أشد من تبعية دول المجموعة الأوربية للجزائر، حيث تشير الاحصائيات الى أن 63.69% من الصادرات الجزائرية و 53.4% من واردتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الاوروبي.

ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بشيء من التفصيل من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): أهم الدول المستوردة لصادرات الجزائر (2020) (حصص نسبية %، القيمة: مليون دولار)

الزبائن	القيمة	الحصة النسبية%	الحصة التراكمية %	نسبة التغير % (2020/2019)
ايطاليا	3444.18	14.47	14.47	-25.48
فرنسا	3257.06	13.69	28.16	-35.55
اسبانيا	2341.37	9.84	38.00	-41.40
تركيا	2121.44	8.91	41.91	-5.59
الصين	1164.82	4.89	51.81	-28.97
تونس	1032.74	4.34	36.15	-23.55
هولندا	1025.93	4.31	60.46	-31.80
اليونان	821.34	3.45	63.91	173.55
ماليزيا	778.66	3.24	67.18	1043.59
البرازيل	726.98	3.05	70.24	-41.49
بلجيكا	680.46	2.86	73.10	-20.60
الهند	656.42	2.76	75.86	-56.82
المملكة المتحدة	636.78	2.68	78.55	-72.51
مالطا	627.03	2.63	81.17	9.96
كوريا الجنوبية	573.35	2.41	85.58	-58.28
المجموع الجزئي	19888.57	83.58	---	---
بقية العالم(**115** دولة)	3908.03	16.42	100	---
المجموع الكلي	**23796.60**	**100**	---	---

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021.

إذا نظرنا إلى أرقام التجارة الخارجية، نجد أن البلدان الخمس الأولى المصدر اليها تمثل أكبر من نصف قيمة صادرات الجزائر خلال سنة 2020، حيث تمثل ايطاليا الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها 14.47%، تليها فرنسا بنسبة 13.69%، ثم اسبانيا بنسبة 8.91%، ثم تركيا بنسبة 9.84% ،والصين بـ 4.89%.

و تبقى كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و هولندا من الشركاء الأساسيين للجزائر في اوروبا، و تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 25.73% من القيمة الاجمالية.

و سجلت واردات الجزائر من آسيا تراجعا بنسبة 8.4% لتبلغ قيمة 12.17 مليار دولار مقابل 13.29%، و حسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين و الهند والسعودية و كوريا تعد من اهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا .

الشكل رقم (04): أهم الدول المستوردة لصادرات الجزائر (2020) (حصص نسبية %، القيمة: مليون دولار)

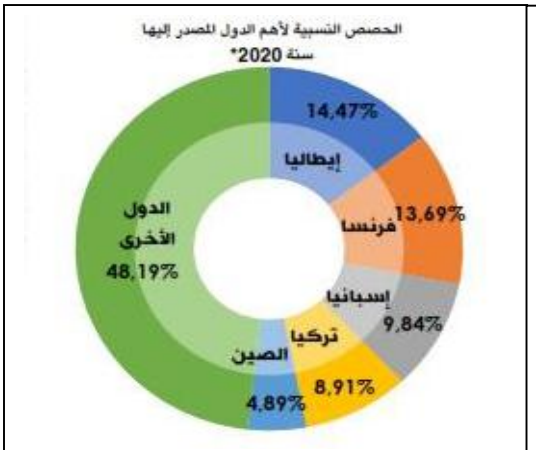

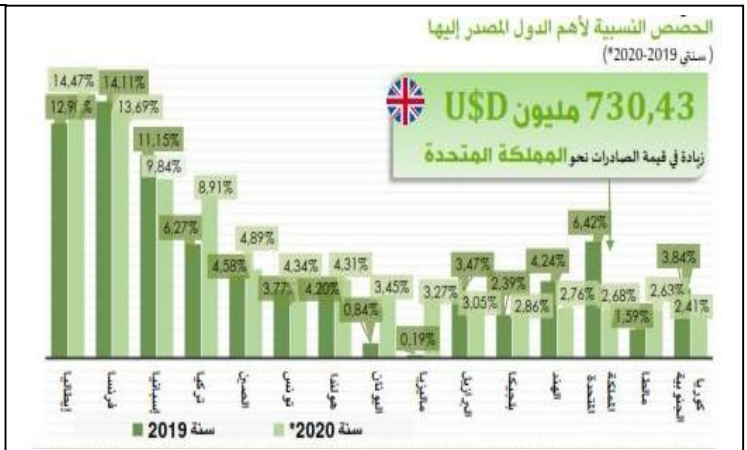

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021.

و يلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه، أن المبادلات التجارية بين الجزائر و بلدان العالم الاخرى (أمريكا، افريقيا، استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، حيث احتلت دول القارتين الامريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26.51% من القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية للجزائر، حيث انخفضت الصادرات نحو دول القارتين بـ 44.85% محصلة مجموع 3.88 مليار دولار سنة 2019، مقابل 7.04 مليار دولار سنة 2018، و تعتبر الأرجنتين و الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل و كوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الامريكية .

أما فيما يخص الدول الافريقية فلا تزال المبادلات التجارية ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته، فقد عرفت تحسنا بـ1.55% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث بلغ مجموع المبادلات 3.51 مليار دولار في 2019 مقابل 3.46 مليار دولار في 2018، و بلغت صادرات الجزائر للدول الافريقية بما فيها دول اتحاد المغرب العربي ما قيمته 2.17 مليار دولار في 2020 مقابل حوالي 2.18 مليار دولار في 2019، اي بانخفاض قدره 0.56 %، و قد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر ضمن هذه المجموعة .

و قد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77.76 مليار دولار مقابل قرابة 88.13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي بانخفاض يقدر بـ 11,77 %.

و بشكل عام ومن قراءة البيانات السابقة، فان إشكالية توزع الصادرات الجزائرية تتمثل في:

- تركز معظم الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي على أربع بلدان: إيطاليا وأسبانيا و فرنسا و هولندا، وبالتالي فان الطرف الأوروبي يسطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر؛
- ارتباط الصادرات الجزائرية بنسبة النمو وزيادة الطلب (المستقر منذ عدة سنوات) في الاتحاد الأوروبي وبالتحولات التي تشهدها هذه السوق على مستوى المنافسة و اتجاه تدفقات الاستثمار الأوروبي خارج أوروبا وخاصة نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الصاعدة في آسيا وأمريكا الجنوبية

5. خاتمة:

لقد استهدفت هذه الدراسة تحليل إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، ومن خلال تشخيصنا لأهم مؤشرات الصادرات في الجزائر، توصلنا لعدة نتائج تثبت صحة فرضيات الدراسة، نبرز أهمها في النقاط التالية:

- أنه في اطار ترقية الصادرات قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل لدعم و توجيه التصدير، الا أن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الجزائرية التي لا تستجيب للتغيرات الحالية كتحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي، والإعلام والاتصال أدى لانعدام شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة التي ترتكز على الجانب التصديري؛
- الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتوج وحيد، مما يجعله يتميز بمعامل تركز في صادراته يقترب من الواحد الصحيح، وذلك بهيمنة المحروقات على كل الصادرات تقريبًا (بلغ متوسط نسبة صادرات المحروقات خلال فترة الدراسة 96% من إجمالي الإيرادات، وتبقى فقط نسبة 4% من الصادرات خارج النفط)، كما يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع كثير من الدول؛
- أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، و أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية، فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لعاملين أساسين هما أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وكذا حجم الانتاج.

- أن أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات تتمثل في المنتوجات نصف المصنعة، متبوعة بالمواد الغذائية، ثم التجهيزات الصناعية، و المنتوجات الخام و مواد الاستهلاك غير الغذائية ي، وسلع التجهيزات الزراعية.
- أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية،و هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة إلى التصدير مع المعايير الدولية، حيث لم ترقى درجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب التضخم والتذبذبات النقدية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى؛
- تركز معظم الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فان الطرف الأوروبي يسطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر؛ وهو ما يؤدي لارتباط الصادرات الجزائرية بنسبة النمو وزيادة الطلب في الاتحاد الأوروبي وبالتحولات التي تشهدها هذه السوق على مستوى المنافسة و اتجاه تدفقات الاستثمار الأوروبي خارج أوروبا وخاصة نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الصاعدة في آسيا وأمريكا الجنوبية.
- أنه و بالرغم من السياسات و الإجراءات المتبعة لترقية اقتصاد تعددي قائم على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات الا ان هذه السياسات لم تحقق الاهداف المطلوبة من حيث فك الارتباط مع الهيمنة التي يفرضها قطاع النفط، حيث لازالت صادرات المحروقات تعتبر المورد الأساسي للتدفقات المالية الذي تعتمد عليه كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

التوصيات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- التوجه بالتصدير، والمقصود هنا أن لا تنظر الإدارة (إدارة المؤسسة) للتصدير باعتباره تخلص من الإنتاج الذي لا يستوعبه السوق المحلي، بل يجب أن يكون التصدير على أولويات أجندة الإدارة،و أن تهيأ طاقات إنتاجية مناسبة أو كافية لاقتناص الفرص التصديرية؛
- تحسين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل ضمن قطاع الصادرات من خلال:
  - حثها على تحسين قدرتها التنافسية و الانخراط في برامج التأهيل الصناعي؛
  - تحسين مصادر التزود بالمواد الأولية و المواد نصف المصنعة بالتخفيض في التعريفة الجمركية لتكون في نفس مستوى التعريفة المعمول بها في إطار اتفاقيات الشراكة و التبادل الحر؛
  - تكثيف آليات المساندة لتشجيع هذه المؤسسات على تكوين مجمعات تصديرية قادرة على الاندماج في مسالك التوزيع العالمية، والقيام بمبادرات نموذجية في بعض القطاعات الإنتاجية الموجهة للسوق المحلية؛
  - تنمية القدرة التنافسية للمنتوج الجزائري بالعمل خاصة على الاستفادة القصوى من برامج التأهيل القطاعية في مجالات الصناعة والفلاحة والسياحة والنقل والقطاع المالي إلى جانب الإقبال على برامج الجودة.
- الاهتمام بالاستثمار الخاص، باعتباره محركًا للنمو خاصة مع تطوير مناخ الأعمال وتعدد نظم الحوافز الرامية إلى ترسيخ ثقافة الجودة واعتماد المعايير الدولية كمفتاح للأسواق الخارجية و استقطاب الشراكة، مع إرساء شراكة حقيقية بين هياكل دعم الصادرات والقطاع الخاص، من خلال التكامل في إنجاز البرامج الترويجية و التحسيسية؛

- اعطاء اولوية للمنتجات ذات الطلب العالمي واعداد سياسات جديدة تدعم وتطور أداء الصادرات غير البترولية والسعي لإيجاد اسواق جديدة، ووضع الخطط الجادة واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات المختلفة التي تواجه الصادرات غير البترولية؛
- التطوير الفعلي للهيكل السلعي وهيكل الخدمات المصدرة، من خلال زيادة عدد السلع و الخدمات الرئيسية المصدرة، في ظل مراعاة عوامل الطلب والعرض العالميين من جهة وعوامل التكلفة والامكانيات الممكنة من جهة أخرى لانجاح استراتيجيات تنمية الصادارات؛
- تنويع الأسواق و الشركاء و التوجه نحو الأسواق الصاعدة، و تعزيز التكامل و تنويع التعاون الثنائي و متعدد الأطراف و تطويره في إطار التكتلات الإقليمية والشراكة مع البلدان الأخرى؛
- وضع آليات جديدة للتعامل مع البلدان الصاعدة في آسيا و خاصة الصين و الهند واندونيسيا و باكستان و إيجاد قنوات شراكة معها تمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من حركيتها الاقتصادية، والنظر في إمكانية إبرام اتفاقيات تفاضلية مع هذه البلدان على أساس قواعد و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

6. الهوامش:

[1]- سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية مدخل استراتيجي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 40.

[2]- محمود جاسم الصميدعي و ردينه عثمان يوسف، **إدارة الأعمال الدولية**، ط01، دار المناهج، الأردن، 2007، ص 174.

[3]- مصطفى محمود، حسن هلال، **التسويق الدولي**، كلية التجارة، بدون بلد وسنة الطبع، ص 09.

[4]- محمد عبد الله عبد الرحيم، **التسويق المعاصر**، القاهرة، بدون دار النشر، 1988، ص 367.

[5]- محمود جاسم الصميدعي، **إستراتجية التسويق مدخل كمي وتحليلي**، ط 02، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2004، ص 289.

[6]- محمود جاسم الصميدعي و ردينه عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

7 https://douane.gov.dz/spip.php?article282 , (consulté le : 15/12/2021).

8 https://douane.gov.dz/ op cit.

[9]- المواد من 193 إلى 196 من قانون الجمارك الجزائري17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017 (المعدلو المتتم للقانون 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1971، والمتضمن قانون الجمارك).

[10]- محمود حامد و محمود عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم لتنمية الصناعي**،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 34.

[11]- محمود حامد المرجع نفسه، ص 34.

[12]- الاشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، ط01، دار الثقافة للنشر،الاردن،2007، ص ص 166-167.

[13]- بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو في الجزائر**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص ص 92-94 .

[14]-(Nachida Bouzidi: Le monopole d'etat sur le commerce extérieur, O.P.U, Alger, année 1988, p38.

[15]-(Ben Hamou,Le cadre juridique du commerce extérieur de l'algerie, revue ldara, No 02, Annèe1999, p19.

[16]- مديرية الجمارك، لوائح تنظيمية متعلقة بالتصدير.https://douane.gov.dz / تم الاطلاع 2021/12/20.

[17] https://douane.gov.dz/spip.php?article282 (consulté le : 13/12/2021).

[18]- يحدد تنظيمها المرسوم التنفيذي رقم 94-208، المؤرخ في 16 جويلية 1994، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 47/ 1994، ص 08.

[19]- المرسوم التنفيذي رقم 96-93، المؤرخ في 03 مارس 1996، المتعلق بإنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 16/ 1996، ص 10.

[20]- طبقا للأمر 61/71، المؤرخ في 05 أوت 1971، المتضمن إنشاء المكتب الوطني للأسواق الدولية والمعارض ، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1971/67، ص 1127.

[21]- للمزيد عن وظائفها، وشروط التأمين، وأنوع المخاطر المغطاة، و أنواع وثائق التأمين انظر المواد من 03-06 من الأمر 06/96، المؤرخ في 10جويلية 1996، المتعلق بالقرض عند التصدير، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1996/03، ص 16.

[22] - طبقا للمادة الرابعة من نفس الأمر 06/96.

[23]- المرسوم التنفيذي رقم 96-327، المؤرخ في 01 أكتوبر1996، المتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1996/58، ص 09.

[24] - https://www.commerce.gov.dz/ar/b-aide-pour-l-exportation (consulté le : 05/11/2021) .